اللجنة الثانية
الجلسة ٣
المعقودة يوم الثلاثاء
١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

NOV 2

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السادسة والأربعون
الوثائق الرسمية

محضر موجز للجلسة الثالثة

الرئيس : السيد بورك (ايرلندا)

المحتويات

بيان وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية

المناقشة العامة

../..

Distr. GENERAL
A/C.2/46/SR.3
23 October 1991
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها الى : Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza .
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

91-56256 ١٧٦٢د(٩١)

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/١٠

الكلمة التي ألقاها وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية

١ - السيد أحمد (وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية) : قال إن مسرحية التغيير التي تتوالى فصولها في الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية أحدثت تغييرا كبيرا في العلاقات الدولية . ويجتاز العالم عهدا جديدا ، بفضل انتشار الديمقراطية والحرية في جميع مناطق العالم ، وتضاؤل أخطار نشوب صراع نووي ، وتخفيف حدة الصراعات الأيديولوجية والمنافسة فيما بين الدول الكبرى .

٢ - ومضى قائلا إنه من الأهمية بمكان في الوقت الحاضر أن توجه الطاقة التي ولدتها الحرية لخدمة قضية التنمية وبناء الأقطار . وإذا استمر الصراع الإثني ، واللغوي والديني ، فمن شأن ذلك أن يبدد مكاسب الحرية في كثير من الأقطار ، ولهذا لا ينبغي تجاهل الصراعات واعتبارها ظواهر منفصلة ومتفرقة . وينبغي أن تقترن الحرية بالتنمية والعدالة الاجتماعية لكي تدوم فترة طويلة . ويستدل من حشد العوامل المواتية بشكل لا مثيل له أنه بالامكان تحقيق هذه الأهداف في الوقت الحاضر اذا بذلت جميع البلدان جهودا على الصعيد الوطني ، واذا أيد المجتمع الدولي الجهود الوطنية باخلاص وتصميم .

٣ - وخلص من الأدلة المتوفرة الى أن المجتمع الدولي يتحفز لانتهاز هذه الفرصة . وظهرت طلائع توافق دولي في الآراء يؤيد نموذجا انمائيا يستند الى ضرورة تعزيز المبادرات الفردية ، وتنظيم المشاريع والاستثمار ، ووضع ترتيبات لتنمية الموارد البشرية ، وتحسين فرص الحصول على الخدمات الصحية والتعليم ، وتشجيع الفرد على الاشتراك بصورة نشطة في عملية التنمية ، والقضاء على الفقر ، وحفظ البيئة . ومن المسلم به أنه ينبغي ايجاد بيئة اقتصادية دولية أكثر استقرارا وانصافا واتجاها نحو التنمية لدعم وادامة جهود التنمية الوطنية وحفز جميع البلدان على تخفيض نفقات التسلح .

٤ - وأشار الى عدم وجود أدلة كافية على استعداد البلدان بمفردها والمجتمع الدولي ككل على اصدار التعهدات الضرورية في مجال السياسة العامة أو تنفيذ هذه الالتزامات بصورة مستمرة . وعلى الرغم من وجود تعهد عام يقضي بتحقيق معدل أكبر من النمو ، انخفض نمو الاقتصاد العالمي خلال السنتين الماضيتين كثيرا : ونقص معدل الناتج المحلي الاجمالي العالمي الشامل من ٣ في المائة الى ١ في المائة في عام

(السيد أحمد)

١٩٩٠ ، ومن المتوقع أن ينخفض الانتاج العالمي في عام ١٩٩١ لأول مرة منذ الحرب العالمية الثانية . ولهذا ينبغي أن يولي المجتمع الدولي الأولوية في المقام الأول الى انعاش الاقتصاد العالمي لتوفير النجاح لنموذج التنمية الجديد والقضاء على الركود في افريقيا وامريكا اللاتينية والانتكاس الشديد في الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية . وينبغي أن يتخلى أعضاء منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي عن أنهماكهم بالتضخم ، ويتعين على جميع البلدان أن تنظر في اجراء تخفيضات كبيرة في نفقات الدفاع ؛ ومن شأن هاتين الخطوتين اضفاء المزيد من المرونة النقدية والضريبية لكي يتاح للحكومات أن تعتمد سياسات تتجه بدرجة أكبر الى النمو والتوسع .

٥ - وشدد على أهمية اتخاذ خطوات لاستخدام التجارة كوسيلة فعالة لدفع عجلة النمو . ولهذا ينبغي أن تؤدي جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف الى اقامة نظام تجاري متعدد الأطراف يكون أكثر انفتاحا ويوفر أسواقا أوسع نطاقا ، خاصة للبلدان النامية والبلدان التي تجتاز مرحلة الانتقال . ومن صالح هذه البلدان أن تصل الى الأسواق بصورة غير مقيدة لأن منافع التجارة تفوق تدفقات المعونة . وكما أشار المحللون مرارا وتكرارا ، تجاوزت خسائر البلدان النامية من التدابير الحمائية التي قللت حصائل الصادرات مجموع تدفقات المعونة الى هذه البلدان . ولهذا ينبغي التخلي عن السياسة الحمائية وتفادي التحكم في التجارة ، واتباع سياسات انفرادية . وينبغي للأسواق الموحدة الاقليمية ، مثل الأسواق الناشئة في أوروبا وامريكا الشمالية ، أن تكون أكثر انفتاحا للعالم الخارجي .

٦ - وأكد أهمية تخفيف أعباء الديون الخارجية التي تثقل كاهل البلدان المرهقة بالديون . ولم يستفد إلا عدد قليل من البلدان حتى الآن في تطبيق استراتيجية الديون الدولية . ولا يقتضي حل مشكلة الديون تقديم موارد اضافية فحسب ، بل يقتضي تقديم معاملة منصفة تضمن المساواة للبلدان المدينة والسعي لانجاز مفاوضات الاغاثة من الديون بسرعة على أساس مبادئ مقبولة .

٧ - وأشار الى وجود عامل رئيسي أسهم في تخفيض معدل النمو العالمي في عام ١٩٩١ يتمثل في نقص الانتاج في الاتحاد السوفياتي وبلدان أوروبا الشرقية كثيرا وبصورة مفاجئة ، اذ أن الدخل انخفض بنسبة ١٠ في المائة أو أكثر من ذلك بعد أن اتضح بشكل متزايد أن التحول الى اقتصاد سوقي يتخذ طابعا معقدا . وأخذ عدد كبير من هذه البلدان يتشاءم من احتمالات تحقيق الاستقرار والانتعاش بسرعة ، ويستاء من مقدار

(السيد أحمد)

الدعم الدولي الذي يجري تقديمه خلال فترة الانتقال . ويزداد الشعور بالقلق ازاء ربط المساعدات الدولية بوضع ترتيبات مع المؤسسات المالية الدولية في مجال برامج التثبيت لان هذا يتم على حساب برامج المساعدة ويشترط ادخال تعديلات على ميزان المدفوعات والتحكم في الطلب . ولا يعار اهتمام كاف لادخال تغييرات هيكلية رئيسية تضع أسس اقتصاديات الوحدات الصغيرة لتحقيق استقرار الاقتصاد الكلي .

٨ - وأضاف أنه اذا كان الاقتصاد العالمي ككل قد استوعب الصدمة المفاجئة المتمثلة في ارتفاع أسعار النفط وما سببته أزمة الخليج من تعطيل للتجارة ، فإن الزيادة في تكلفة استيراد النفط التي تكبدتها البلدان النامية المستوردة للطاقة ، تقدر بمبلغ ١٠ بلايين دولار . وقد منيت بلدان كثيرة ترتبط بعلاقات تجارية واقتصادية وثيقة مع العراق والكويت بخسائر مالية فادحة وتعرضت بيئة الخليج لأضرار تفوق الوصف . وكانت آثار الأزمة شديدة ومعقدة حتى كادت أن تشبه كارثة طبيعية واسعة النطاق تقتضي استجابة دولية فورية ومنسقة . وينبغي أن تؤدي مؤسسات منظومة الأمم المتحدة دورا أساسيا في وضع نهج موحد تجاه كافة المسائل الاقتصادية والاجتماعية والانسانية والبيئية التي سببتها الأزمة .

٩ - واستطرد قائلا إن البلدان الناسية ككل حققت نموا غير مرض خلال العام الماضي . ومن المتوقع أن ينمو الانتاج بنسبته ٣ في المائة تقريبا في عام ١٩٩١ ، ولا تزيد هذه النسبة إلا قليلا على معدل النمو السكاني ، وتؤدي الى زيادة الانتاج بالنسبة للفرد الواحد بنسبة ١ في المائة تقريبا . ولا تزال منطقة جنوب وشرق آسيا ، على الرغم من انخفاض النمو من ٦,٣ في المائة في عام ١٩٩٠ الى ٥ في المائة في عام ١٩٩١ ، هي المنطقة التي تمتاز بأعلى معدل من النمو في العالم . وفي غرب آسيا ، حدثت موازنة بين ارتفاع النمو في بعض البلدان وانخفاض النمو في بلدان أخرى ، ولم تحقق المنطقة ككل إلا نموا ضئيلا في عام ١٩٩١ . وفي امريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ، من المتوقع أن ينمو الانتاج بنسبة أقل من ٢ في المائة . وبينما كانت بعض الاقتصادات الرئيسية في المنطقة تحقق بعض النمو بعد انقضاء سنوات على الجهود المبذولة لتحقيق الاستقرار واجراء تكيف ، فما فتئت الصورة الشاملة تتميز بركود الانتاج وتدهور مستويات المعيشة . ومن المتوقع أن يتوسع الانتاج في افريقيا بنسبة ٣ في المائة تقريبا في عام ١٩٩١ ، أي ما يعادل معدل النمو السكاني تقريبا . وهكذا لن تتحقق أي زيادة في الانتاج بالنسبة للفرد الواحد . وكان وضع البلدان المصدرة للطاقة في المنطقة أفضل بفضل ارتفاع أسعار النفط مؤقتا ، بينما عانت البلدان المستوردة

(السيد أحمد)

للطاقة من انحدار الناتج بالنسبة للفرد الواحد . وبينما استمرت جهود الاصلاح الاقتصادي في كثير من البلدان الافريقية ، لم تترجم النتائج بعد الى زيادة مستمرة في الانتاج .

١٠ - وعزا الأزمة الحادة المزمنة في افريقيا الى أسباب كثيرة ، منها النمو السكاني السريع . وأضاف أنه لم يكن ثمة ما يمنع أن تكون الموارد البشرية مصدرا رئيسيا للنمو في افريقيا ، اسوة بقارات أخرى ظهرت فيها اتجاهات ديموغرافية مماثلة . بيد أن الصدمات الخارجية ، التي حدثت في الثمانينات كانت العامل السلبي الرئيسي الذي أثر على نمو افريقيا . ونظرا لانخفاض أسعار السلع الأساسية . انحدرت معدلات التبادل التجاري في البلدان الافريقية كثيرا ، خلال ذلك العقد . وبحلول نهاية العقد ، نقصت تدفقات الموارد السنوية بمبلغ ٣ بليون دولار تقريبا عما كان متوقعا اذا بقيت معدلات التبادل التجاري ثابتة طوال تلك الفترة . ويعادل هذا الرقم ضعف مجموع المعونة الاقتصادية التي تتلقاها افريقيا كل سنة ، وكانت الجهود المبذولة لسد النقص ضئيلة للغاية . لقد حان الوقت لتجديد التعهدات التي أصدرتها البلدان في إطار برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا وتنفيذ هذه التعهدات على أكمل وجه ، وينبغي أن تشابر البلدان الافريقية ذاتها وتوفي بتعهداتها لتحقيق الاصلاح الاقتصادي واعادة الهيكلة .

١١ - وأشار الى تردي مشاكل أقل البلدان نموا - التي يقع معظمها في افريقيا ، وأكد وجود حاجة ملحة لتحويل التعهدات الدولية المختلفة التي أصدرتها البلدان على مر السنين الى واقع ، وهي التعهدات التي تقضي بتخفيض العقبات التي تعرقل هياكلها الأساسية .

١٢ - وفي سبيل تلبية احتياجات البلدان النامية واحتياجات البلدان ذات الاقتصادات الانتقالية المتزايدة للمشاريع الانتاجية ، ينبغي بذل جهود دولية لتسهيل وصول هذه البلدان الى الأسواق المالية العالمية بشروط تلائم أوضاعها الانمائية . وينبغي لتلك البلدان أن تطور مؤسساتها الائتمانية والمالية وإن تخلق بيئة قانونية ومؤسسية مستقرة لكي تشجع الأنشطة في مجال تنظيم المشاريع الاقتصادية والاستثمار بدلا من أن تكبلها بالقيود . وفي سبيل تعزيز تنمية القطاع المالي في البلدان النامية ، أخذت ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية تنفذ برنامجا دوليا في مجال الادخار والائتمان يجمع بين مؤسسات الادخار والائتمان في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية والمؤسسات المالية الدولية المعنية بالتنمية لاجراء بحوث في مجال السياسة

(السيد أحمد)

العامة والمشاريع الانمائية . وبدأت الادارة كذلك تنفذ برنامجا معنيا بتشجيع روح المبادرة في التنمية الاقتصادية استجابة للولاية التي اسندتها اليها الجمعية العامة . وتتجه النية الى عقد عدد من الندوات الاقليمية المعنية بتطوير المشاريع الحرة والقطاع المالي لآسيا ، وافريقيا ، وأوروبا الشرقية ، وامريكا اللاتينية خلال الفترة ١٩٩١-١٩٩٣ .

١٣ - واستطرد قائلا إن العالم كله اعترف بوجود علاقة بين البيئة والتنمية ، ويتعين على كل عضو من أعضاء المجتمع الدولي أن ينظر في الاسهام الذي يمكن أن يقدمه لحفظ البيئة ، دون المساس بأماني شعبه المشروعة لتحقيق التنمية وحياة أفضل . وينبغي لمؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المقبل أن يكون بمثابة مناسبة لاجراء فحص ذاتي وتفهم اهتمامات الآخرين على أكمل وجه وأن يكون قبل كل شيء محفلا لبذل جهود ذاتية بقصد عقد اتفاقات ووضع ترتيبات تعالج كافة أنواع المسائل المتصلة بالبيئة ، والموارد ، والتكنولوجيا ، والتنمية . وأوضح أن ادارته تؤيد بكل مواردها الاعمال التحضيرية للمؤتمر ، وأنها بدأت في ذلك الإطار تنفذ مشروعا لدراسة التكنولوجيا البديلة ونموها في المدى الطويل والآثار المترتبة عنها بالنسبة للبيئة وتضع نظاما متكاملا في مجال احصاءات البيئة والمحاسبة .

١٤ - واختتم كلمته قائلا إن ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية تتعهد بأن تتعاون تعاونا كاملا لمعالجة المهام المعقدة الصعبة التي تواجه اللجنة خلال هذه الدورة .

المناقشة العامة

١٥ - السيد اونور (غانا) : تحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ قائلا إنه ينبغي للدول الأعضاء في الامم المتحدة أن تتخلى عن تحيزها لصالح الحرب الباردة وأن تتفهم اهتمامات كل دولة لكي تستفيد من الفرص التي أتاحها إنهاء الانقسام بين الشرق والغرب لتحسين العلاقات بين الدول .

١٦ - ومضى قائلا إنه على الرغم من وجود مؤلفات كثيرة عن التنمية وعقد مؤتمرات عديدة هامة لمعالجة موضوع التنمية في السنوات الاخيرة ، فلاتزال ثمة مشاكل خطيرة تعرقل مسيرة التنمية خاصة في افريقيا . لقد خبت جذوة الحماس الذي تولد عند اعتماد برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا وحل مكانها اليأس بعد أن فشل البرنامج فشلا ذريعا .

(السيد اونور ، غانا)

١٧ - وتابع كلامه قائلا إن البهجة التي صاحبت إنهيار الاشتراكية حولت اهتمام البلدان الصناعية عن تقاسم المسؤولية مع البلدان النامية ، وعن تعزيز نمو الاقتصاد العالمي نموا متوازنا . أما البلدان النامية ، التي تحملت شعوبها وطأة الفظائع التي ارتكبت بإسم الايديولوجيات ، فقد كانت تأمل أن لا ينسى العالم أن أحد أهداف اتفاقات بريتون وودز المعقودة في تموز/يوليه ١٩٤٤ هو تأمين إدراك البلدان لمسؤولياتها تجاه البلدان الأخرى .

١٨ - واستطرد قائلا إن البلدان النامية كانت تطالب بانشاء هيئات مثل الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي لمعالجة القضايا التي تنضوي عادة ضمن اختصاص مؤسسات بريتون وودز لأن تلك المؤسسات لم تكن مؤهلة لتحديد الإطار السياسي الدولي لانشطتها ولم تمثل الممارسات الديمقراطية التي طلب من البلدان النامية أن تحذو حذوها . وفضلا عن ذلك كان لابد من إعادة النظر في الكيانات السياسية والاقتصادية الدولية لان البلدان النامية كانت مرغمة على العمل في ظروف اقتصادية غير مواتية .

١٩ - ومضى قائلا إن عددا كبيرا من البلدان النامية اتخذ تدابير لإحداث تكيف هيكلي وتسهيل الاندماج في الاقتصاد العالمي . وبفضل تحسن المناخ السياسي العالمي واحراز تقدم تكنولوجي أصبحت الأهداف الانمائية للبلدان النامية سهلة المنال . وكانت سياسات البلدان النامية الوطنية قد وضعت بصورة جيدة وإن كانت تحتاج الى سياسات دولية ملائمة يتعذر رسمها إلا في محفل سياسي مثل الجمعية العامة .

٢٠ - وتابع كلامه قائلا إن البلدان النامية كانت تأمل أن يؤدي الإسراع في انجاز جولة أوروغواي الى تعزيز النظام المتعدد الأطراف المفتوح والتغلب على الاتجاهات الحمائية ، لأن وجود نظام تجاري متعدد الأطراف سليم هو أفضل ضمان لتحقيق نمو اقتصادي متوازن شامل . وينبغي لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن يكون بمثابة مركز تنسيق لاجراء حوار بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو بشأن مسائل التجارة والتنمية . ولهذا ينبغي إدراج مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ضمن برنامج إصلاح وإنعاش جهاز الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي .

٢١ - وأضاف أن الدورة الثامنة ، لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، ستكون أول دورة منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية تعقد في جو يشيع فيه الانفراج السياسي وتتجدد فيه الآمال في إجراء تعاون دولي . ويتعين على الأونكتاد أن يقيم الحالة

(السيد اونور ، غانا)

والاتجاهات الاقتصادية الدولية الراهنة ، وأن يحدد المشاكل التي تواجه عددا كبيرا من البلدان النامية ، وأن يقرر طبيعة التدابير التي ينبغي اتخاذها على سبيل الأولوية لمعالجة هذه المشاكل . ومن شأن نتائج تلك الدورة أن تعزز جهود البلدان النامية لمواجهة التحديات الاقتصادية .

٣٢ - وأكد أن جميع الجهود المبذولة في المحافل الدولية المختلفة لمعالجة مشاكل التنمية لمن تثبت فعاليتها إلا إذا جرت في إطار سياسات دولية تعترف بوجود ترابط بين البلدان النامية والمتقدمة النمو على حد سواء .

٣٣ - ومضى قائلا إن مجموعة الـ ٧٧ أكدت في أكثر من مناسبة أنها ترغب الإسهام في الجهود الدولية المبذولة لمعالجة أكبر عدد من المسائل التي هي ضمن اختصاص اللجنة الثانية ، وستكافح باستمرار للدفاع عن مطالبها العادلة . لقد فرض حصار على الجهود التجريبية التي تبذلها البلدان الفقيرة لإنشاء الديمقراطية بعد أن حرمت هذه البلدان من الحصول على عائد ملائم لصادراتها ، والوصول الى التكنولوجيا بشروط سليمة تساهلية ، وبعد أن أرهقت بالديون وتعرضت للاستجداء أثناء كفاحها لمواجهة الآثار الوخيمة المترتبة على المشاكل الاجتماعية الخطيرة . ولا يكفي إضفاء طابع مؤسسي على تعدد الاحزاب والإعلان عن انشاء نظام سوق حر . ونصح أنصار التقيد الصارم بقواعد الديمقراطية الرأسمالية الغربية أن لا يتجاهلوا دعوة البلدان النامية لانشاء نظام اقتصادي عالمي عادل .

٣٤ - السيد برونك (هولندا) : تحدث باسم الاتحاد الأوروبي وأعضاء الاتحاد قائلا إن المعاناة الانسانية واسعة النطاق والاضرار الشديدة التي أصابت البيئة من جراء حرب الخليج رتبت آثارا خطيرة على اقتصاديات العالم بأسره ، كما أن الصراعات الداخلية والكوارث الطبيعية أحدثت تدفقات سكانية واسعة النطاق في كثير من المناطق .

٣٥ - وأشار في الوقت ذاته الى التطورات السياسية الإيجابية التي طرأت في أوروبا الوسطى والشرقية وفي افريقيا وما صاحب ذلك من تعزيز التعاون العالمي في مجال التنمية ، وقبول جميع هذه البلدان مبدأ المسؤولية المشتركة للعمل معا لايجاد حلول دائمة . واتسع نطاق هذه المسؤولية لكي يشمل الميدان الاقتصادي والاجتماعي ، لأنه لا غنى عن اجراء تعاون اجتماعي واقتصادي لتأمين العيش في عالم يسوده الوئام .

(السيد برونك ، هولندا)

٣٦ - واستطرد قائلا إن مشكلة الديون الخارجية لا تزال تعرقل إمكانيات التنمية طويلة الاجل . وكان اعضاء الاتحاد الاوروبي قد قدموا مقترحات لتخفيف أعباء الديون في نادي باريس . واتفقت البلدان الصناعية السبعة الرئيسية في مؤتمر القمة الذي عقدته مؤخرا في لندن على ضرورة اتخاذ تدابير اضافية للإغاثة من أعباء الديون بالإضافة الى الإغاثة الممنوحة في اطار شروط تورونتو لصالح البلدان المثقلة بأعباء الديون ، وناشدت نادي باريس أن يتخذ اجراءات سريعة ؛ ومن شأن هذه التدابير الجوهرية أن تحسن الفرص الاقتصادية المتاحة لاشد البلدان فقرا .

٣٧ - وأضاف أن السلع الاساسية لاتزال المصدر الرئيسي لحصائل صادرات عدد كبير من البلدان النامية ، ولهذا ادخل الاتحاد الاوروبي بعض الاصلاحات على آلياته التعويضية المعروفة باسم Stabex و Sysim لتعزيز جهود البلدان النامية الرامية الى تنويع صادراتها من السلع الاساسية وزيادة حصيلتها . وحاول الاتحاد كذلك أن ينعش ويحسن نوعية اتفاقات السلع الاساسية القائمة ، وأن يوفق بينها وبين اتجاهات السوق ، وأن يجعل سياسته الزراعية الموحدة أكثر انسجاما مع الاسواق الحرة للمنتجات الزراعية .

٣٨ - وأضاف أن من شأن انجاز جولة أوروغواي بحلول نهاية عام ١٩٩١ بنجاح أن يحسن الفرص الاقتصادية المتاحة للبلدان النامية ويتيح إنشاء نظام تجاري أفضل متعدد الاطراف . وفيما يتعلق بمفهوم انشاء منظمة تجارية دولية ، قال إن الاتحاد الاوروبي يترقب صدور تقرير الامين العام عن هذا الموضوع وإن كان يعتقد أنه من الاهمية بمكان الاستفادة من الانجازات التي تحققت في الماضي ، وخاصة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الغات) ، الذي شكل الحجر الاساسي لجهود الاتحاد الاوروبي لتحرير التجارة على مر السنين .

٣٩ - وشدد على أهمية رسم سياسات داخلية سليمة لدعم مفهوم المسؤولية المشتركة وأشار الى نشوء توافق في الآراء مشجع في العالم بشأن النظم السياسية والسياسات اللازمة لتحقيق تنمية قابلة للإدامة ، والى ظهور اعتراف متزايد بضرورة احترام حقوق الانسان والحريات الاساسية ، والحكومات الديمقراطية ، والتعددية التي تستجيب للنداءات وتشجع الرجل والمرأة على حد سواء على الاشتراك على نطاق واسع في عملية التنمية ، وانشاء بيئة اقتصادية تشجع المبادرات الخاصة ، والمساءلة ، والشفافية ، وقبول حكم القانون ، وحفظ الامن دون الافراط في النفقات العسكرية .

(السيد برونك ، هولندا)

٣٠ - ومضى قائلا إنه لا يمكن تحقيق تنمية قابلة للإدامة إلا عن طريق سياسات ومؤسسات تستند الى تقاليد وثقافات محلية ووطنية . ويتعين ايجاد توازن سليم بين القطاع العام والخاص ، يلزم الحكومات بالانسحاب من المجالات المرتفعة الانتاجية لتحسين أداء المجالات الاخرى ، مثل الصحة ، والتعليم ، وتنمية الموارد البشرية . ويتعين على السياسات أن تحترم الحقوق الفردية ، وأن تفسح المجال أمام التنمية القابلة للإدامة ، وأن تستخدم بكفاءة الموارد الوطنية والدولية المتوفرة ، وأن تحصل على تعهدات أوسع نطاقا من البلدان المانحة في مجال التعاون الإنمائي . وإذا لم توجد حكومات جيدة من هذا النوع ، فلا تستطيع البلدان النامية أن تأمل في الحصول على مساعدات سوى الإغاثة الإنسانية التي تقدمها المنظمات الدولية وغير الحكومية .

٣١ - ومضى قائلا إن الاتحاد الأوروبي يتعهد من جديد بتقديم المساعدة للبلدان التي تجتاز مرحلة التكيف الاقتصادي والتغير السياسي ويتعهد بتقديم المزيد من الدعم لبناء المؤسسات والقدرات واتخاذ تدابير جديدة واتباع سياسات اقتصادية سليمة تسعى الى تحقيق تنمية قابلة للإدامة . ويضطلع الاتحاد والدول الأعضاء فيه بنصيبها العادل من المسؤولية المشتركة ، من خلال زيادة التدفقات المالية الى البلدان النامية والعمل لتحقيق أهداف الأمم المتحدة المتفق عليها لتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية ، وخاصة الى أقل البلدان نموا . ولن تضعف هذه الجهود الاحتياجات الملحة للاستثمار في المشاريع الانتاجية وتقديم المساعدة الى أوروبا الشرقية والوسطى .

٣٢ - وتابع كلامه قائلا إن مفهوم المسؤولية المشتركة انطبق بوجه خاص على معالجة حالات الطوارئ الواسعة الانتشار . وهناك اهتمام خاص بحماية الرفاه المادي للمشردين ومعالجة الأسباب الجذرية لتدفقات السكان على نطاق واسع ، وما يترتب عن ذلك من آثار على بلدان المنشأ والبلدان المتلقية . وينبغي إيلاء المزيد من الاهتمام لمكافحة الكوارث الطبيعية على الصعيدين الوطني والدولي على حد سواء . وتتقاسم جميع البلدان مسؤولية تأمين توجيه المساعدة في حالات الطوارئ بسرعة وكفاءة ، وتضطلع البلدان المتلقية بالمسؤولية عن تسهيل جهود الإغاثة الانسانية .

٣٣ - ومضى قائلا إنه من الأهمية بمكان أن تتحسن قدرة الأمم المتحدة على الاستجابة في حالات الطوارئ لأنها مؤهلة أكثر من غيرها لأداء دور أساسي في جميع حالات الطوارئ الإنسانية . وفي الدورة العادية الثانية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المعقودة في عام ١٩٩١ ، قدم المجلس الأوروبي بعض المقترحات لتعزيز قدرة المنظمة على الاستجابة

(السيد برونك ، هولندا)

في حالات الطوارئ . ومنذ ذلك الحين ، طور الاتحاد الاوروبي هذه الافكار في ورقة يجري تعميمها على الوفود بقصد الشروع في إجراء مناقشات غير رسمية في هذا المجال .

٣٤ - وتابع كلامه قائلا إن نمو الاقتصاد العالمي أخذ يتجاوز بسرعة قاعدته الايكولوجية ، ولهذا لا يجوز أن تتجاهل القرارات المتخذة في مجال الاقتصاد المسائل البيئية . وينبغي للتنمية القابلة للإدامة أن تتناول في وقت واحد التنمية الاقتصادية ، وقابلية الايكولوجيا على الدوام ، والوصول إلى الموارد الطبيعية . ومن المعلوم أنه يمكن للفقر والغنى أن يؤديا إلى انحطاط البيئة . ومن ناحية ، يستهلك الاغنياء أكثر مما يجب من موارد العالم ويلقون النفايات بكميات تتجاوز القدرة الاستيعابية للنظم الايكولوجية . ومن ناحية اخرى ، يفرط الفقراء في عدد من البلدان النامية في استغلال قاعدة مواردهم في سبيل سد الرمق .

٣٥ - واستطرد قائلا إن الاتحاد الاوروبي تعهد على أكمل وجه أن يساعد مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية على تحقيق إنجازات ملموسة ذات وجهة عملية . وعلى وجه التحديد ، ينبغي للمؤتمر أن يحرز ما يلي : توقيع اتفاقيات بشأن التنوع الاحيائي وتغير المناخ ، والوصول إلى توافق في الآراء عالمي حول الاحراج ليكون أساس اتفاقية معنية بالاحراج ؛ واعتماد جدول الاعمال رقم ٢١ ، الذي ينبغي أن يكون برنامج عمل عالمي متطور ذات مقاصد واهداف وجداول زمنية محددة ؛ واعتماد ميثاق للأرض يتضمن عددا من المبادئ الاساسية والالتزامات والحقوق العامة في ميدان البيئة والتنمية ؛ ووضع توصيات لتعزيز تطوير الترتيبات المؤسسية في ميدان البيئة والتنمية ؛ واتخاذ قرارات بشأن الموارد المالية والتعاون التقني لمساعدة البلدان النامية .

٣٦ - ومضى قائلا إنه ينبغي اتخاذ تدابير إضافية لتخفيض حدة الضغط على النظام الايكولوجي في هذا الكوكب بتخفيض استهلاك الطاقة والموارد الاخرى وكمية النفايات المتولدة . وتحتاج البلدان النامية بوجه خاص إلى موارد مالية إضافية لتعزيز قدرتها على مواجهة تحديات البيئة العالمية . وبوسع مرفق البيئة العالمي الذي أنشئ في الآونة الاخيرة أن يؤدي دورا أساسيا في هذا المجال . وينبغي إيجاد طرق جديدة ابتكارية للحصول على الاموال من المصادر العامة والخاصة على حد سواء على الصعيدين الوطني والدولي .

٣٧ - وتابع كلامه قائلا إنه بالإضافة إلى التدفقات المالية هناك حاجة إلى تحسين التعاون التكنولوجي ، الذي يجري بواسطة آلية السوق بشروط تساهلية وتفضيلية .

(السيد برونك ، هولندا)

وهناك عوامل أساسية تتمثل في الوصول إلى المعلومات وبناء القدرات ، بما في ذلك التدريب . تسهم في نشر التكنولوجيا السليمة بيئيا ؛ وبوسع القطاع الخاص في البلدان الصناعية أن يلعب دورا هاما في هذا المجال .

٣٨ - وطلب تعزيز الآلية المؤسسية في ميدان البيئة والتنمية . والنظر في عقد اجتماع دوري رفيع المستوى أو إنشاء آلية اخرى ، على المستوى الوزاري إذا أمكن ، لتقديم المشورة في مجال السياسة العامة ، وتنفيذ مقترحات العمل التي يضعها مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ، والنظر في احتمال وجود بعض الثغرات . ومن الاهمية بمكان أن يساعد الحل المنشود على إدماج البيئة والتنمية بكفاءة وأن يرتبط بمرفق البيئة العالمي المتطور .

٣٩ - وفيما يتعلق بتحسين التنسيق بين الوكالات ، قال إن الاتحاد الاوروبي يؤيد وضع ترتيبات جديدة لتعزيز سلطة الأمين العام ، وأثناء الدورة الثالثة للجنة التحضيرية التابعة لمؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ، اقترح عدد من الوفود إنشاء مجلس للبيئة والتنمية على أعلى المستويات ، وقال إن هذه فكرة تستحق الدراسة .

٤٠ - واستطرد قائلا إنه تبين من أزمة الخليج أن إمدادات وسعر النفط معرضان للهزات السياسية ، وكانت الآثار الاقتصادية للأزمة على بعض البلدان ، لا سيما البلدان النامية ، فادحة . وقد أكدت الأزمة أنه ينبغي بذل جهود متواصلة لكي تكون البلدان أقل تعرضا لتعطيل إمدادات النفط . ويمكن المضي في تعزيز الأمن النفطي باتخاذ عدد من التدابير ورسم سياسات تشمل تحسين وتجربة آليات الاستجابة في حالات الطوارئ في الوقت الملائم ؛ وحفظ إمدادات متنوعة للطاقة من حيث الوقود والمصادر ؛ واستغلال جميع الفرص الملائمة اقتصاديا وبيئيا لتشجيع إنتاج الطاقة في جميع أنحاء العالم ؛ وتعزيز كفاءة الطاقة وحفظ واستخدام مصادر الطاقة المتجددة ؛ ودعم البحوث والتنمية ، واستحداث تكنولوجيا جديدة وتطوير الأسواق التنافسية والتجارة الحرة .

٤١ - وقال إنه لما كانت الأزمة قد حسّنت العلاقات بين المنتجين والمستهلكين ، فيمكن تطوير العلاقات بين جميع المشتركين في السوق لتعزيز الاتصالات ، والشفافية ، وإفساح المجال أمام قوى السوق لكي تعمل بكفاءة . ولاحظ الاتحاد الأوروبي مع الارتياح أن إعداد ميثاق الطاقة الأوروبي يسير سيرا حثيثا . وتنظر كذلك وكالة الطاقة الدولية في طرق تحسين الاتصالات مع المستهلكين والمنتجين .

(السيد برونك ، هولندا)

٤٢ - وكانت الجمعية العامة قد اتخذت خطوة أولى في دورتها الخامسة والأربعين المستأنفة لإعادة هيكلة القطاعين الاجتماعي والاقتصادي في الأمم المتحدة . بيد أنه ينبغي عمل الكثير لكي يتاح للأمم المتحدة أن تعالج المسائل الاجتماعية والاقتصادية الجديدة التي تهم المجتمع الدولي وأن تجري مباحثات مستفيضة تتناول مسائل التنمية المشتركة بين كافة القطاعات . وينبغي تنسيق ولايات هيئات منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وإيلاء اهتمام خاص لإزالة الازدواج وترشيد الكيانات الفرعية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة . وينبغي تحديد أدوار الوكالات المختلفة التي تتناول نقل التكنولوجيا ، والاستثمار الاجنبي ، والتجارة بوضوح ، والنظر في تعيين خبراء في بعض الهيئات الفرعية .

٤٣ - ومضى قائلا إنه ينبغي تحسين التنسيق بين الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة وتعزيز دور لجنة التنسيق الإدارية . وينبغي أن تعمل الهيئات الحكومية الدولية بمزيد من الكفاءة وإزالة الازدواج في جدول أعمال اللجنتين الثانية والثالثة التابعتين للجمعية العامة ، وكذلك الازدواج في أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس التجارة والتنمية للاونكتاد . وأخيرا ، ينبغي تنسيق الأنشطة التنفيذية لصناديق الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة وتحسين تنظيمها ومجالس إدارتها .

٤٤ - السيدة تومكنسون (استراليا) : قالت إن الأحداث الأخيرة أثبتت الآثار التي يمكن أن تترتب عن التطورات السياسية على الاقتصاد الدولي . وبوجه خاص ، فإن التغيرات السياسية وإعادة هيكلة اقتصاديات أوروبا الشرقية وأوروبا الوسطى أفسحا المجال للمجتمع الدولي لمساعدة هذه العملية والاستفادة من توسيع نطاق فرص التجارة والاستثمار في المدى الطويل ؛ ومن الأهمية بمكان أن لا يجري هذا على حساب احتياجات البلدان النامية .

٤٥ - ومضت قائلة إن أفضل وسيلة لتحسين إمكانيات النمو والتنمية في البلدان النامية تتمثل في توسيع نطاق فرص التجارة الدولية على أساس قواعد التجارة العادلة والمنصفة . ولهذا ينبغي إيلاء أولوية عليا في جدول أعمال التعاون الاقتصادي الدولي إلى نجاح جولة أوروغواي . وإذا فشلت الجولة ، فإن آثار الفشل ستتجاوز حدود نطاق التجارة الدولية وستفوق التكاليف بكثير الفرص الضائعة لتوسيع نطاق السوق .

٤٦ - ومضت قائلة إن أهمية التجارة في عملية التنمية تقترن بدور المساعدة الإنمائية . وبينما تتميز التجارة بأهمية بالنسبة للنمو الاقتصادي ، فبوسع المساعدة

(السيدة تومكنسون ، استراليا)

الإنمائية أن تساعد على تعزيز العدالة وتخفيف حدة الفقر . ولا تعزز برامج تخفيف حدة الفقر الملائمة حياة الافراد فحسب بل تحولهم إلى مستهلكين أشداء ، ومدخرين ، ومنتجين ، وهكذا تسهم في تحقيق النمو الاقتصادي الشامل . ويعتبر تخفيف حدة الفقر كذلك نقطة بداية ضرورية لتخفيف الضغط على البيئة في المناطق الريفية في البلدان النامية .

٤٧ - واستطردت قائلة إن الوعي الجديد بوجود ترابط وثيق بين البيئة والتنمية سيؤثر بصورة متزايدة على رسم السياسة الاقتصادية في التسعينات والعقود التالية . وتتعرض البلدان النامية أكثر من غيرها لانحطاط البيئة ، وتواجه تكاليف كبيرة في عملية إحداث التكيف ، ولديها دوافع قوية لإيجاد نماذج ايكولوجية قابلة للإدامة في مجال التنمية الاقتصادية . وهكذا تعتبر مسائل البيئة مسائل تنمية اقتصادية ، وتؤدي الأمم المتحدة دورا أساسيا إذ تفسح المجال أمام المجتمع الدولي لكي يعالج مسألتي البيئة والتنمية المترابطتين .

٤٨ - ومضت قائلة إن وفدها يعلق أهمية كبيرة على التحضير لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية وعلى نجاح المؤتمر ذاته ، وكذلك على المفاوضات المعنية بوضع صيغة لاتفاقيات تتناول تغير المناخ والتنوع الاحيائي . وقد تعهدت استراليا بأن تعزز النُّهج التعاونية والمتوازنة والعملية في هذه المفاوضات ، وخاصة فيما يتعلق ببعض المسائل الأساسية المشتركة بين القطاعات مثل تمويل ونقل التكنولوجيا .

٤٩ - وتابعت كلامها قائلة إنه يحق للبلدان المفردة أن تعتمد سياسات داخلية ملائمة في مجال الإصلاح الاقتصادي وإعادة الهيكلة . وهناك وسائل هامة لتحسين إمكانيات التنمية في التسعينات تتمثل في التشديد على استراتيجيات تخفيض العجز وتحسين الثقة في قدرة المقترض على الوفاء ، وتشجيع روح المبادرة على تنظيم المشاريع الاقتصادية ، وفتح الاقتصادات لقوى السوق ، وتنمية الموارد البشرية ، وتخفيض النفقات الحكومية غير الضرورية . ولا غنى عن حماية حقوق الإنسان وتعزيز الحريات الأساسية لتوفير الظروف الضرورية للإبداع وإنشاء المؤسسات الفردية التي تعتمد عليها التنمية الاقتصادية .

٥٠ - ومضت قائلة إنه إذا كان من المسلَّم به إلى حد كبير أن أنشطة الأمم المتحدة السياسية دخلت فترة جديدة من الانتعاش وحققت الكثير من الإنجازات ، فإن الأمم

(السيدة تومكنسون ، استراليا)

المتحدة لم ترقَ إلى نفس المستوى في أي وقت مضى في القطاعين الاجتماعي والاقتصادي . وتعاني أجهزة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية في مجال السياسة العامة من الركود إذ أنها لم تمارس في أي وقت النفوذ والسلطة المتوخيين في خيال مؤسسي الأمم المتحدة . لقد وضعت الجمعية العامة في دورتها الخامسة والأربعين المستأنفة مجموعة من إجراءات التكيف العملية الشاملة ، ولو جرى تنفيذ هذه الإجراءات كما يجب لقدمت إسهامات هامة إلى العملية الطويلة الرامية إلى إنعاش أنشطة المنظمة الاقتصادية والاجتماعية . وقالت إن وفدها يترقب أن تحرز تلك الجهود المزيد من التقدم ويؤيد التدابير الرامية إلى تحسين فعالية وكفاءة الأمم المتحدة عند الاستجابة لحالات الطوارئ عن طريق تحسين التنسيق وتعزيز قدرة الوكالات .

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٤٠